مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

«أزمة الرسوم الجمركية» ونُذر الحرب العالمية التجارية:

كيف ستعيد صياغة الانتشار الامبراطوري الأمريكي وتوازنات مراكز القوة العالمية؟

من إعداد د. عبدالرزاق غراف

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

تحت دافعية الانعزالية الحمائية المفرطة وضمن ذات السياق الذي أسّسه الإرث العقائدي لمبدأ جيمس مونرو «أمريكا للأمريكيين» ورسّخه لاحقا مبدأ ثيودور روزفلت «أمريكا أولا» عبر استراتيجية «العصا الغليظة»؛ قبل أن يتجاوزه فرانكلين روزفلت تحت وطأة الاندفاع الأمريكي نحو قيادة الغرب الليبيرالي وتبوأ مكانة «القوة العظمى» مناصفة مع الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية ثم انفرادا بها بعد نهاية الحرب الباردة، وعلى ضوء مسارات التاريخ السياسي الأمريكي في القرنين الماضيين الذي شهد تقلبات جوهرية تراوحت ما بين «العزلة» و«الانفتاح» جاءت «الترامبية الجديدة» لتعيد انتاج احد أنماط العزلة الامريكية التي لم تغب عن الادراك الاستراتيجي الأمريكي منذ عصر الآباء المؤسسين؛ وإن كان دونالد ترامب قد استثنى بُعدَها الإقليمي اللاتيني حين اختزلها في بُعدِها المحلي على المستوى الفيدرالي الأمريكي الذي صاغه ابراهام لينكولين ستينات القرن التاسع عشر خلال مرحلة التأسيس الثاني للولايات المتحدة

لتتشكل بذلك حالة متجدّدة لها أسبابها ودوافعها وظروفها الاستثنائية حتى وان بدت في بعض ابعادها خيارا منافيا للوعي الاستراتيجي الذي يفرضه واقع الهيمنة الامبريالية الامريكية ليس على توازنات الاقتصاد العالمي فحسب؛ بل على الفضاء الجيو سياسي الشامل لكل اركان النظام الدولي الراهن الذي تشكل الولايات المتحدة نواته التي تحوم في فلكها باقي الفواعل، بداية بهيمنة الدولار وصعوبة فك الارتباط العضوي بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي وليس نهاية بالانتشار العسكري الأمريكي العالمي ذات الطابع الامبراطوري وخارطة التحالفات المرتبطة به، حتى في ظل بعض ارهاصات بداية تشكل مسارات جديدة التي مردّها لما وفره الصعود المرن للبديل الصيني من فرص وهامش للمناورة امام من يمتلك إرادة التنصل النسبي من العباءة الامريكية، إضافة لتصاعد تأثير التكتلات الإقليمية وكذا وضع روسيا الراهن التي ورغم أن الصراع في أوكرانيا كان قد أبان عن افتقارها النسبي للرصيد الكافي من الأدوات المتوافقة مع رغبتها الجامحة في رفع نسق التنافس مع الغرب على النحو الذي يتيح لها اكتساب شيء من سمات ومقومات القطب المستقل؛ إلا أن حالة الضبابية التي تمر بها العلاقات العابرة للأطلسي ومستقبل «الغرب» كوحدة متجانسة في ظل الانكفاء الأمريكي وأولوية الصين في اجندة إدارة دونالد ترامب؛ هي كلها متغيرات قد تعيد لروسيا شيئا من التكاليف الاستراتيجية التي دفعتها طوال ثلاث سنوات من الحرب الأوكرانية بما فيها تلك المتعلقة بموقعها كقوة كبرى تبتغي تسلق سلم التأثير في النظام الدولي؛ عكس ما كان يبتغيه حلفاء أوكرانيا سواء الأوروبيين أو إدارة بايدن السابقة ممن كانوا يرغبون في تقزيم روسيا الى نموذج من القوى الكبرى ذات التأثير الإقليمي

عاصفة ترامب الجمركية أو «يوم التحرير» كما وصفه الرئيس الأمريكي جاء عقب إقرار الأخير زيادة في الرسوم الجمركية على قرابة ١٨٠ دولة ومنطقة تفاوتت نسبها ما بين ١٠% على غرار تلك التي مست بعض الدول العربية و٢٠% على الأوروبيين في حين بلغت ٣٤% على بعض المنافسين وفي مقدمتهم الصين قبل أن يضاعفها على مرتين لتبلغ حدا جنونيا قيمته ١٢٥%؛ تحت وطأة رد الفعل الصيني السريع والمكافئ والذي بلغ معدل ٨٤% قبل أن يتقرر رفعه مرة أخرى الى ١٢٥% ردا على التصعيد الامريكي، والهدف حسب دونالد ترامب وكبار مسؤولي ادارته هو دعم الاقتصاد المحلي وبخاصة ما تعلق بالقطاع الصناعي الأمريكي، وهذا ما عكسه نصيب قطاع الواردات الامريكية من السيارات الذي من المتوقع أن تبلغ عائداته الضريبية بعد القرار زهاء ١٠٠ مليار دولار من مجمل ٧٠٠ مليار دولار التي تشكّل نظريا اجمالي العائدات المالية التي سيتم تحصيلها من وراء هذه الرسوم، وهي قيمة تساوي في حال تحصيلها قرابة ٢,٤% من اجمالي الناتج المحلي الأمريكي

عاصفة ترامب التي ما هي إلا حلقة أخرى في سلسلة من القرارات التي أُريد منها أن تكون استثنائية كونها ستكسر المسلمات التي ظلّت راسخة منذ الحرب العالمية الثانية؛ تركت صدمة متعددة الابعاد على كافة المستويات في الداخل الامريكي وخارجه، على النحو الذي افرزت فيه هذه المعطيات جملة من التساؤلات والاشكالات المرتبطة أساسا بصعوبة التنبؤ بعواقب هذه التطورات على المدى البعيد

فعلى المستوى الداخلي تبرز الحاجة لمعرفة تداعيات رفع الرسوم على الداخل الأمريكي في ضوء حجم الخسائر التي تعرض لها عمالقة وول ستريت عقب إقرارها رغم تأكيد ترامب على أنها ضريبة حتمية للتحرّر؟ وكيف سينعكس ذلك القدرة الشرائية للمواطن الأمريكي وعلى وضع الطبقة الوسطى عامة في المجتمع الأمريكي؟ وما موقف الشركات الامريكية الكبرى مما يحدث بما فيهم تلك الزمرة الأوليغارشية التي أحاط دونالد ترامب نفسه بهم أملا في كسر هيمنة وسطوة الدولة العميقة التي كثيرا ما عرقلت ما رغب فيه خلال عهدته الأولى؟ وما المتوقع في تأثير قرار رفع الرسوم على محددات العلاقة بين الرئيس والإدارة من جهة والكونغرس بغرفتيه من جهة أخرى؟ فضلا عن العلاقة مع باقي الفواعل التقليدية غير الرسمية من قبيل المجمع النفطي ومجمع الصناعات العسكرية وغيرها؛ واللوبيات السياسية التي تسير في فلكها؟

أما خارجيا؛ فكيف هزت عاصفة ترامب الجمركية اركان الاقتصاد العالمي في ضوء تداعياتها المحتملة على مستوى التضخم وتباطؤ معدلات النمو؟ وهل تحمل سياسات ترامب في ثناياها نذر حرب تجارية عالمية؟ أم أن تعاظم رد الفعل الخارجي والضغط الداخلي

الذي جسدته المظاهرات الضخمة التي جابت شوارع كبرى المدن الامريكية سيجبر دونالد ترامب على التراجع؟ وما سيناريوهات تطورات الوضع الراهن؟ وما تأثير ذلك على مستقبل الموقع الاستراتيجي الأمريكي في النظام الدولي على المدى البعيد؟ خاصة في ضوء تصاعد الدور الصيني الراغب في سد الفراغ الناجم عن الانعزال الأمريكي الراهن بما سيعيد تشكيل خارطة التوازنات الجيو سياسية والجيو اقتصادية الحالية؛ على اعتبار أن منافسة ومزاحمة الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة هو أمر لم يرد بعد في الاستراتيجية الصينية بإستثناء ما تعلق بالجوار الجيو سياسي في بحر الصين وبعضا من أجزاء المحيطين الهندي والهادي.

ولعل أن الإشكال الأشمل من كل هذا هو كيف ستعيد عاصفة ترامب الجمركية هندسة وصياغة الانتشار الامبراطوري الأمريكي وتوازنات مراكز القوة العالمية؛ في ظل جموح الإدارة الامريكية الراهنة نحو الانعزال والانكماش على الذات بعيدا عن حوافز ومبررات الانتشار التي صاغها فرانكلين روزفلت قبل زهاء ثمانية عقود، وما هي التداعيات بعيدة المدى لكسر ترامب لمحاور التحالف الأمريكي التقليدية وفي مقدمتها تلك العابرة للأطلسي؟

وإن كان جزء كبير من الافتراضات المرتبطة بجملة الإشكالات التي فرضتها «عاصفة ترامب التجارية» خاصة و«الترامبية الجديدة» عامة؛ من الصعب جدا التنبؤ بحدود صحتها في ظل الضبابية الراهنة وحالة عدم اليقين التي تشوب مواقف كل الفاعلين وحدود الفعل ورد الفعل المنتظرة، إلا أن الثابت أن عالم ما بعد قرارات دونالد ترامب لن يكون ابدا ذات العالم الذي ساد مرحلة ما قبلها، وحتى لو افترضنا أن الرئيس الأمريكي سيتراجع عمّا أقّره إلا أن ارتدادات ذلك ستدوم لفترة ليست باليسيرة، انطلاقا من أن الكل بدون استثناء سيعيد حتما التفكير في مسارات أخرى قد تجنبه مستقبلا تداعيات هزات فجائية اشبه بالتي حدثت، وهو أمر يخضع له الحليف والصديق قبل المنافس والعدو، فالرهان على الشراكة الاستراتيجية الموثوقة النتائج مع الولايات المتحدة تحت أي مظلة كانت سياسية أو اقتصادية أو دفاعية وأمنية سيخضع حتما لإعادة مراجعة جذرية؛ مراجعة ستفرز يقينا لا شكا إدراكا استراتيجيا جديدا بمحددات جديدة قد تكون اكثر جموحا نحو اشدّ نماذج الواقعية راديكالية بعيدا عن صور الليبرالية الجوفاء المرتهنة للاعتماد المفرط على التعاون والتكامل المتبادل؛ والتي سادت عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية والى غاية عودة الانعزالية الامريكية التي افرزتها الترامبية الجديدة

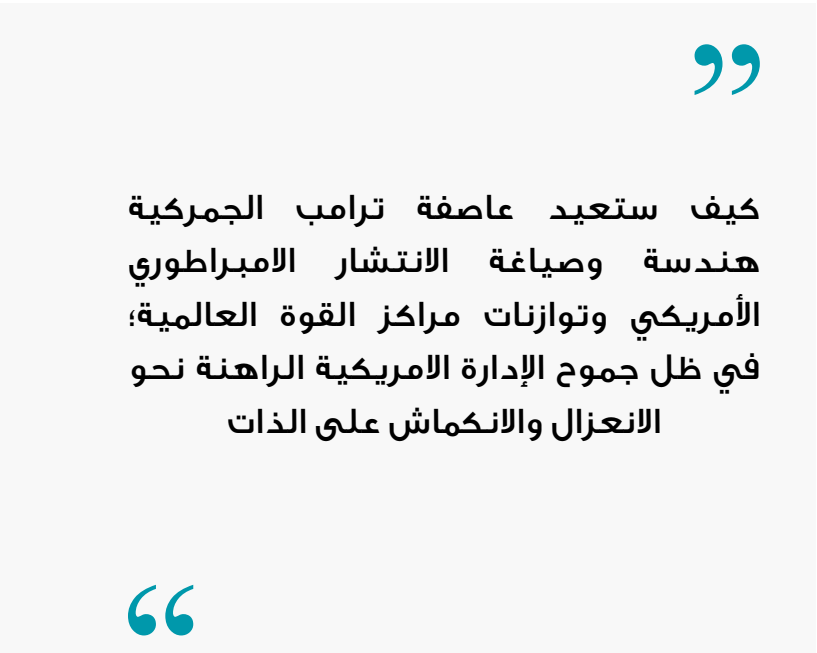

كيف ستعيد عاصفة ترامب الجمركية هندسة وصياغة الانتشار الامبراطوري الأمريكي وتوازنات مراكز القوة العالمية؛ في ظل جموح الإدارة الامريكية الراهنة نحو الانعزال والانكماش على الذات

١ ـ صدمة ثم تخبط؛ فتراجُع مؤقت!

رغم صدمة البداية والتي تداعت مخرجاتها بشكل عنيف على الأسواق الامريكية والعالمية على حد سواء، بدأت تتضح نسبيا طبيعة الآثار المترتبة على العاصفة الجمركية بين كل دولة وأخرى، آثار ساهمت بشكل مباشر في رسم حدود رد الفعل، ففي الوقت الذي استسلمت فيه بعض الدول للأمر الواقع أبدت أخرى شيئا من المقاومة، في حين أرجأت دول أخرى رد فعلها للحظة المناسبة مفضلة التريث حتى يستبين مسار الاحداث؛ وهو ما ينطبق على بعض الدول الأوروبية واخرى غير أوروبية على غرار جنوب افريقيا التي أبدت تأنيا في رد الفعل على الرغم من امتلاكها لمقوماته، كما ظهرت دول أخرى في مظهر الراغب في التسوية عبر التفاوض على غرار كوريا الجنوبية واليابان، إلا أن الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإنتاج محلي سنوي يناهز ١٨,٨ تريليون دولار وأحد اكبر المستهدفين من وراء عاصفة ترامب الجمركية فقد أبدت ندّية كبيرة في رد الفعل؛ وهو أمر له ما يبرّره بالنظر لما تمتلكه الأخيرة من أوراق تتيح لها أداء هذا الدور، وإن كانت المكسيك وكندا التي كانت عاصفتهما اسبق بعد الرسوم التي فُرضت على صادراتهما للسوق الامريكية منذ أسابيع عدة كانتا قد أبدتا نهجا متحديا اقرب للنهج الصيني إلا أن تداعياته على السوق الامريكية كان اقل بكثير، وهذا بالنظر لمحدودية تأثير رد فعلهما انطلاقا من الخلل الذي يعاني منه الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والدولتين على النحو الذي حدّ بشكل كبير من فعالية ما فرضته الدولتان من رسوم على السلع الامريكية؛ وبشكل أخلّ بتوازن معادلة الفعل ورد الفعل وهذا عكس تلك المعادلة الرابطة بين الصين والولايات المتحدة

تسارع وتيرة الازمة في ظل القرارات المتلاحقة التي استهدفت الصين بالأساس؛ ورد الفعل الصيني الذي لم يكن أقل حدة من الفعل الأمريكي ألقى بظلاله على الأسواق الامريكية والعالمية التي تعرضت لانهيارات كبرى في أسعار الأسهم، وفي ظل تصاعد الامتعاض الخارجي من الحلفاء خاصة وبداية تفكك وحدة الجبهة الداخلية بعد ما شهده الكونغرس من تحركات لم تقتصر على الديمقراطيين فحسب بل على الجمهوريين كذلك من اجل الحد من سلطة الرئيس في ملف رفع الرسوم، وفي ظل التخوفات الكبيرة من المستثمرين والمواطنين على حد سواء وسط حالة من الترقب لما ستؤول إليه الازمة وهل ستأخذ نمطا أكثر حدة وتعقيدا على النحو الذي يتورط فيه العالم في حرب تجارية عالمية ستأتي على الجميع دون استثناء، وسط هذه الظروف اضطر الرئيس الأمريكي الى التراجع مؤقتا في سبيل إعطاء نفس من الطمأنينة للجميع بعد أن أرجأ تنفيذ قرار رفع الرسوم لتسعين يوما على الحلفاء دون الصين، ورغم أن ذلك كان بدعوة فسح المجال أمام التفاوض والتسوية كما جاء على لسانه؛ إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحييد تأثير صدمة الردع التي شكّلتها التعريفات الجمركية الانتقامية وخاصة الصينية منها وتداعياتها بالذات على السوق الامريكية عن دوافع تراجع ترامب المؤقت؛ خاصة مع ما كشفت عنه بعض الجهات عن توصيات بعض المحيطين بالرئيس الأمريكي على غرار وزير الخزانة ممن أشاروا على الرئيس بضرورة اتخاذ بعض الخطوات التي ستعيد الثقة المفقودة في السوق الامريكية.

٢ ـ عاصفة ترامب الجمركية تحت مجهر الاقتصاد «تحديات الداخل»

الداخل الأمريكي في ظل رسوم ترامب الجمركية. هل سيصمد ترامب امام ضغط الداخل؟

تحذيرات بفقدان الاقتصاد الأمريكي لما يعرف بـ «الاستثنائية الامريكية» التي يتسم بها السوق الأمريكي عن غيره من أسواق العالم، استثنائية مردّها الرئيسي لقوة الاستقطاب الأمريكي للاستثمارات الناجم أولا عن الضمانات العالية المرتبطة بسيادة القانون؛ وثانيا عمّا يوفره مناخ الاستثمار في الولايات المتحدة من قدرة على التنبؤ بمسارات السوق، إلا أن سياسات ترامب الضريبية ستقوض حتما هذه الاستثنائية انطلاقا من حالة الشك وعدم اليقين التي ستنعكس على أداء المستثمرين بسبب غياب الموثوقية بعد أن تجاوز ترامب الالتزامات القانونية التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية التي وقعت عليها الولايات المتحدة سابقا مع ذات الجهات التي يشن حربه التجارية عليها

حالة النزيف الحاد الذي أصاب وول ستريت وما نجم عنه من خسائر بلغت زهاء ٦. تريليون دولار؛ ترك صدمة واسعة النطاق فيما تعلق بسوق الأسهم والسندات ومستقبل قوة الدولار الذي فقد ٢,٥% من قيمته بعد إقرار الرسوم؛ في ظل تخوفات مآلات الحرب التجارية التي أعلنها ترامب، وهي بوادر افرزت مخاوف جدّية من دخول أكبر اقتصاد في العالم في حالة من الركود على وقع تراجع معدلات النمو وارتفاع الأسعار، وما عزّز أكثر من هذه المخاوف هو التراجع الهائل في الانفاق الحكومي الذي تتبناه استراتيجية ترامب لإصلاح الاقتصاد، وهو ما أوجد تداعيات خطيرة على شرائح واسعة من المجتمع الأمريكي التي ستجد نفسها أمام حتمية مواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات من جهة ومواجهة سياسات الانكماش الحكومي من جهة أخرى.

العلاقة بين الإدارة الامريكية والكونغرس:

لم تكن العلاقة بين الإدارة الامريكية والكونغرس بمنأى عن تداعيات الازمة، فقد تصاعدت دعاوى من الحزب الديمقراطي وحتى من بعض الأعضاء الجمهوريين بضرورة تقييد سلطة الرئيس في فرض الرسوم الجمركية من خلال تعزيز رقابة الكونغرس «القبلية والبعدية» حول هذا الملف، وذلك عبر اجبار الرئيس على اخطار الكونغرس قبل اتخاذ قرار رفع الرسوم الجمركية إضافة لتوسيع صلاحيات الكونغرس لتشمل ضرورة موافقته على قرارات رفع الرسوم المقترحة مع امكانية التصويت على إلغاء أي رسوم جمركية يتخذها الرئيس في أي وقت، وفي هذا الشأن صوت أربعة نواب من الحزب الجمهوري على مشروع القانون، ومع إمكانية توسع دائرة الرفض داخل الحزب الجمهوري ستصطدم حتما الإدارة الامريكية بالمزيد من التحديات مستقبلا ليس في ملف الرسوم فحسب بل حول عديد الملفات التي تمس الشأن الداخلي الامريكي على النحو الذي سيفضي حتما الى ضيق هامش المناورة لدى الإدارة الامريكية.

٣ ـ الاقتصاد العالمي وعاصفة ترامب الجمركية. أي تأثير؟

في ظل التطورات المتسارعة وصعوبة التنبؤ بنتائج التغيرات الحالية، يبقى الثابت من مسلمات وفق ما اشارت إليه تقارير رسمية الى أن الرفع من الرسوم الجمركية في ظل اقتصاد عالمي يعاني من معدلات نمو ضعيفة ومثقل بالديون وما زال لم يتعاف بعد من تداعيات جائحة كورونا سيترك آثارا وخيمة على مستقبل الاستثمارات والتدفقات التجارية وسلاسل الامداد، وهو ما يفرض حتمية تطوير القواعد التجارية العالمية لمواجهة التحديات والعواقب السلبية التي خلفتها عاصفة ترامب التجارية على الاقتصاد العالمي؛ خاصة فيما تعلق بإرتفاع التضخم وتقويض النمو الاقتصادي العالمي واستقرار العلاقات التجارية الدولية، وهي معطيات ستجد صداها لدى الحلفاء قبل المنافسين.

الصين «حلبة الصراع الأكبر»: نغرق معًا أو ننجو معًا!

لا خلاف على أن الصين هي المعني الأول بعاصفة ترامب التجارية تأثيرا وتأثرا، ومن جهة أخرى فإنه لا يوجد من يملك مقومات الصمود بل وصناعة الصدمة المعاكسة أكثر من الصين، والمبرّر الشامل لذلك هو أن النصيب الأوفر من الاستهلاك الأمريكي يصنّع في الصين ما عزّز من حيوية موقع الاخيرة في أكبر سوق استهلاكي في العالم (الولايات المتحدة)، توازيا مع الملاذ الأكثر نفعية والأقل تكلفة الذي وفّره مناخ الاستثمار في الصين للشركات الامريكية، وهو أمر لا يعني السوق الامريكية لوحدها بل يعني السوق العالمية ككل؛ أين تعتبر الصين أكبر مصدّر في العالم بقيمة تتجاوز ٣,٥ تريليون دولار ومعدل نمو سنوي يزيد عن ٥,٠%. ولكن وفي ظل حتمية رد الفعل الصيني يبرز اشكال آخر مفاده: كيف ستساهم عاصفة الرسوم في كسر قواعد «الصبر الاستراتيجي» المعتاد في حسابات الصين بعيدة المدى؟

بلغة الأرقام تعدّ الصين ثالث اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بـ ١١% من اجمالي التجارة الامريكية بعد كل من كندا ١٤% والمكسيك ١٦%، وتشير البيانات الامريكية الى أن التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين الذي بلغ زهاء ٥٨٢,٤ مليار دولار سنة ٢٠٢٤؛ شهد عجزا بقيمة ٢٩٥,٤ مليار دولار لصالح الصين أين بلغت الصادرات الامريكية قرابة ١٤٣,٥ مليار دولار في حين بلغت وارداتها من الصين ٤٣٨,٩ مليار دولار، وانطلاقا من هذا الوضع «غير العادل» حسب دونالد ترامب بنى الاخير حجته فيما اقدم عليه من قرارات؛ مراهنا على خنق الاقتصاد الصيني وكبح نفوذه في السوق الاستهلاكية الامريكية، غير أن الواضح أن ذلك لن يكون ضمن طريق مفروش بالورود، فالصين هي الأخرى لديها من مقومات الصمود ما يجعل من تكلفة تحقيق الإدارة الامريكية لمبتغاها مكلفة جدا بل قد تتجاوز المنتظر من مكاسب، وهو ما يعني ضمنيا «انقلاب السحر على الساحر» في ضوء صعوبة إيجاد البديل الجاهز لانسحاب الصين من السوق الامريكية؛ الذي يقي الولايات المتحدة من ارتدادات قرارات رئيسها عليها، وحتى ان افترضنا وجود البديل فإنه حتما لن يكون بذات المعايير والمحددات بالنظر للعروض التنافسية القوية التي عادة ما تتسم به صادرات الصين ما يجعل من منافستها امرا بالغ الصعوبة

> **المنطق الانعزالي الأمريكي الراهن سيجبر باقي دول العالم حتى لو افترضنا استثناءً أن الاتحاد الأوروبي سيصل لصيغة ما قد تعيد بث الروح من جديد في الشراكة العابرة للأطلسي**

ومن جهة أخرى فإن امتلاك الصين لبعض الأوراق الرابحة التي من المنتظر ان تبرزها ضمن استراتيجية الإجراءات المضادة الانتقامية على غرار ورقة المعادن النادرة التي تستحوذ الصين على الحصة الأكبر من انتاجها العالمي بمعدلات تتجاوز أحيانا ٨٠%، وبالنظر لحيوية هذه المعادن في الكثير من الصناعات التكنولوجية فإن ذلك سيجعل منها حتما ورقة ذات فعالية كبيرة؛ وهو ما بدأت أولى ارهاصاته في الظهور بعد حزمة القيود التي فرضتها الصين على تصدير هذه المعادن، وإن كانت ورقة المعادن النادرة هي الأهم فإنها ليست الوحيدة ضمن ما قد تناور به الصين بشكل آني، فقد تم فتح العديد من التحقيقات المرتبطة بتهم الاحتكار ما اسفر عن ادراج بعض الشركات الامريكية ضمن قائمة الكيانات غير الموثوقة وهذا كرد على استخدام إدارة دونالد ترامب لملف سرقة الملكية كوسيلة ضغط على الجانب الصيني.

والأهم من كل هذا أن المنطق الانعزالي الأمريكي الراهن سيجبر باقي دول العالم حتى لو افترضنا استثناءً أن الاتحاد الأوروبي سيصل لصيغة ما قد تعيد بث الروح من جديد في الشراكة العابرة للأطلسي؛ إلا أن ما يشكله مجموع سكان ضفتي الأطلسي البالغ زهاء (٨٠٠ مليون نسمة) لا يتعدى ١٠% من اجمالي سكان العالم (٤،٤% للولايات المتحدة و٦،٠% لأوروبا)، في حين تحمل باقي الأسواق فرصا ضخمة للمزيد من التمدد الصيني وان كانت هي فرص متبادلة بين الصين وباقي أسواق العالم الراغبة هي الأخرى بشدة في منتجات الصين الأقل تكلفة بكثير بغض النظر عن رهانات تمدد المشاريع الصينية الكبرى من قبيل مشروع الحزام والطريق ومظلة بريكس، أين يوفر هذا الوضع بدائل لتراجع مكاسب الصين من السوق الاستهلاكية الامريكية، ما يعني ضمنيا أن الانكماش الأمريكي المعرقل للتجارة الدولية سيؤسس لعصر جديد من الانفتاح الصيني واسع النطاق على العالم الذي هو مصلحة متبادلة بين الصين والعالم على حد سواء؛ رغبة في توفير نظام تجاري مفتوح بعيدا عن الانعزالية والحمائية الامريكية.

وإن كانت حالة الجنون الذي انتاب حرب الرسوم الجمركية الجارية بالنظر لما وصلت إليه مستويات التصعيد في اطار الفعل ورد الفعل والذي بلغ معدلات لم يكن اكثر المتشائمين أن يتصور حدوثها، ستجعل من الصعب جدا الخروج بفائز من هذا الصراع الذي يبدو أنه اقرب لنموذج صراع عض الأصابع المنتصر فيه من يمتلك النفس طويل المدى على كتم ألمه، واذا كانت الولايات المتحدة تمتلك السطوة اللازمة لفرض ما تراه مناسبا إلا أن ذلك يشمل القدرة على صناعة الازمة وليس التحكم المطلق في مخرجاتها،

وهو امر لطالما كان شائعا طوال الازمات الاقتصادية التي مرّ بها العالم عامة والغرب الليبرالي خاصة منذ بداية القرن العشرين؛ أين كانت جلّ الازمات أمريكية المولد عالمية النتائج؛ منذ ازمة الكساد الكبير أواخر عشرينات القرن الماضي والى غاية الازمة الراهنة

الاتحاد الأوروبي بين «تحديات الصدمة ومقتضيات الاستفاقة الاستراتيجية»

الاتحاد الأوروبي الذي نال نصيبه هو الآخر من عاصفة ترامب الجمركية سواء فيما تعلق بالتداعيات الاقتصادية الناجمة عن مضاعفة الرسوم الجمركية لـ ٢٠% قبل تجميدها مؤقتا لتسعين يوما، أو ما تعلق بالتداعيات الجيو سياسية والجيو امنية على القارة الأوروبية جرّاء إعادة احياء الترامبية الجديدة للعقيدة الانعزالية الامريكية، وهو وضع يجعل أوروبا اما ثلاث سيناريوهات

الأول هو الانحناء امام العاصفة وتقبل الإرادة الامريكية الراهنة والقبول بالمحددات الجديدة التي فرضها ترامب لاستمرار الشراكة العابرة للأطلسي بشكل مؤقت، وانتظار مرور أربع سنوات من عهدة دونالد ترامب والمراهنة على مجيء رئيس تقليدي لسدة البيت الأبيض يعيد ترتيب العلاقات العابرة للأطلسي وفق قواعدها التقليدية، وهو خيار يحمل كبير المخاطرة بالنظر أولا لمدى نجاعة ذلك في كبح ترامب عن مسار تفكيك الشراكة العابرة للأطلسي، فضلا عن مدى قدرة الرئيس القادم على اصلاح ما فككه ترامب أصلا.

الثاني ابداء جزء من رد الفعل في محاولة لتقليل حجم الضغط الأمريكي ومحاولة استرضاء الولايات المتحدة عبر التفاوض، وهو أقرب المسارات حاليا في ضوء اعلان ترامب تعليق الرسوم الجمركية لتسعين يوما ليفسح المجال امام تسويات مع الدول الصديقة كما وصفها.

الثالث ابداء مقاومة للإرادة الامريكية والعمل على بناء مسار مستقل عنها، وهو ما يحمل في طياته تحديات ضخمة على الأمن الأوروبي بالنظر لصعوبة توفير متطلبات مشروع الاستقلالية وتكلفته بل بالنظر لمدى امتلاك أوروبا للأدوات اللازمة لتحقيق هذا المبتغى أصلا.

كما تبرز تداعيات هذا المسار الأخير (مشروع الاستقلالية) على مستقبل الوحدة الأوروبية، فألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا وقاطرة الاتحاد الأوروبي المالية والاقتصادية؛ ورغم هول الصدمة إلا أنها أمام فرصة للتاريخ من أجل كسر ما كبلتها به اتفاقات الهزيمة خلال الحرب العالمية الثانية، ولا يوجد ما هو اكثر من هذه اللحظة التاريخية التي بدأت تنعكس على الادراك الاستراتيجي الألماني بعد اعلان الحكومة الألمانية تخصيص ميزانيات ضخمة تناهز ١٠ تريليون دولار لتعزيز وتطوير البنية التحتية والاستثمارات الدفاعية خلال العشر سنوات القادمة حسب مصادر المفوضية الأوروبية، في خطوة حتمية من اجل مواكبة المنافسين من جهة ومواجهة تعقيدات الواقع الاستراتيجي الجديد الذي فرضته الترامبية الجديدة على أوروبا وقبلها الحرب الروسية على أوكرانيا التي كلّفت ألمانيا حسب مصادر ألمانية رسمية ٢٨٠ مليار دولار منها ٤٠ مليار دولار مساعدات لأوكرانيا، والهدف إعادة مكانة ألمانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية، ما من شأنه أن يعيد تشكيل التوازنات ويخلق واقعا استراتيجيا جديدا تمتد تداعياته حتى الى مسار الوحدة الأوروبية في ظل الهوس التاريخي للجوار الأوروبي من تحرّر المارد الألماني

انهيار الثقة في الدولار:

مستقبل قوة الدولار وارتباط الاقتصاد العالمي به سينال حتما حظه هو الآخر من التحليل والنقاش على النحو الذي قد يؤدي الى تحول أدوات الرأسمالية الامريكية الى احد منافذ فنائها، فمنذ اعلان الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون فك ارتباط الدولار بالذهب والتخلي عن نظام «بريتن وودز» اصبحت قوة الدولار مرتبطة بثقة الافراد والدول على حد سواء في الاقتصاد الأمريكي، غير أن الحاصل الآن قلب هذا المُعطى؛ وحتى وإن لم تستبن نتائجه بشكل فوري فإن نتائجه ستتضح مستقبلا بالنظر لما أتاح ارتباط الاقتصاد العالمي بالدولار من هيمنة للولايات المتحدة، خاصة اذا اعتبرنا أن احد أسباب الاستهلاك المفرط للاقتصاد الأمريكي والذي بلغ ٣,١ تريليون دولار أي ١٢,٣% من اجمالي الاستهلاك العالمي من السلع البالغ ٢٥ تريليون دولار يعود أساسا لسطوة الدولار كعملة احتياط عالمية؛ فوفقا لإحصاءات صندوق النقد الدولي شكّل الدولار خلال سنة ٢٠٢٤ زهاء ٥٩% من احتياطات العملات الأجنبية العالمية بعد أن بلغ ٧٠% سنة ٢٠٠٠؛ وهو ما يفسّر ضمنيا كيف يمول العالم الاستهلاك الأمريكي الضخم مقابل الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط

إلا أن هذا الواقع بالإمكان أن يهتز تحت وطأة عاصفة ترامب الجمركية التي قد تؤدي في النهاية الى انهيار ثقة العالم في الدولار، وبالتالي فقدان الولايات المتحدة لأحد أهم استمرار هيمنتها على العالم، بل إنه من غير المستبعد أن يترك آثارا جسيمة على مستقبل العقيدة الرأسمالية التي قد يؤدي تصاعد الحمائية الامريكية الى نمو بذور فنائها من داخلها، حتى في ظل بعض المكاسب الظرفية التي قد يفرزها رفع الرسوم إلا أنها لا تحمل في طياتها ذلك البعد الاستراتيجي المستدام على المدى البعيد، وبقدر ما حملته عاصفة ترامب الجمركية من نذر قيام حرب تجارية عالمية فإن تراجع قوة الدولار وهيمنته قد تحمل في ثناياها محددات ولادة نظام دولي جديد لا يمكن الحكم على مدى استيفائه لسمات العدالة في ظل الفوضى التي قد تكتنف مسارات تطوره.

٤ ـ مستقبل البُنى العلائقية في حقل العلاقات الدولية!

كثيرة هي التداعيات الاستراتيجية الآنية والمستقبلية التي قد تفرزها سياسات دونالد ترامب والجنوح الراديكالي نحو الانعزالية والحمائية، وان كانت الرسوم الجمركية قد عبّرت أولى ارهاصاتها فإن تطورها لاحقا قد يمس كل المستويات سواء السياسية أو الأمنية والعسكرية اتجاه الحلفاء قبل المنافسين، فالعظمة الامريكية التي بُنيت من انقاض الحرب العالمية الثانية والحضور القوي لروزفلت في مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام الذي أسّس لموقع القوة العظمى الامريكية في النظام الدولي هي معطيات لم تعد من أولوية الرؤية الامريكية الراهنة في ظل الانسحاب الأمريكي من تسيير مشاكل العالم ولعب دور الشرطي، وهو ما من شأنه أن يُنهي الكثير من المسلمات التي لم تعد قادرة على توفير دافعية الاستمرار في ظل التحولات الراهنة

مستقبل الغرب كوحدة جيوسياسية واحدة وموحدة!

ولعل أن أولى مخرجات الادراك الأمريكي الجديد هو ما سيقع على مستقبل الغرب كوحدة جيو سياسية متناسقة، فالواضح أن العلاقات العابرة للأطلسي والتي ترسّخت سياسيا وعسكريا عبر حلف الناتو واقتصاديا عبر مشاريع «ماريشال» ثم «ايزنهاور» اربعينات وخمسينات القرن الماضي؛ والتي حمت أوروبا من المد الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية وجموح ستالين نحو توسيع خارطة النفوذ السوفياتي الذي نال من جلّ شرق القارة الأوروبية، هي كلها محددات تبدو أمام بوادر الاندثار في ظل مسار الانعزال الأمريكي الراهن، ما من شأنه أن يعيد رسم معالم البنية العلائقية للنظام الدولي على ضوء ما قد يفرزه هذا الوضع من سيناريوهات في تراتبية مواقع القوة وتوازناتها

ومردّ ذلك أولا لما سيوفره تراجع قوة الروابط العابرة للأطلسي من هامش لباقي القوى المنافسة من اجل توسيع دائرة نفوذها سواء ضمن مجالها الحيوي أو حتى خارجه، سواء كانت قوى إقليمية صاعدة أو حتى ما تعلق بالقوى الكبرى الساعية للاستثمار في حالة الانفصال الوظيفي بين ضفتي الأطلسي. وثانيا لما يوفره تراجع قوة الغرب ككتلة جيو سياسية متناسقة من فرص لإعادة هندسة حدود وطبيعة التوافقات الدولية انطلاقا من مناطق تقاطع المصالح التي يفرضها الواقع الجديد، حيث تبرز في هذا الاطار بعض المسارات المرتبطة على سبيل المثل لا الحصر بإمكانية حدوث تقارب صيني أوروبي للتقليل من تداعيات الحرب التجارية القائمة؛ كونهما أحد أهم الأطراف المعنية بعاصفة ترامب الجمركية ومنه فإن أي تقارب بينهما سيعوض نسبيا حجم التكاليف المترتبة عن الجنوح الأمريكي نحو الانعزال، وبقدر ما يمس ذلك ملفات ذات أولوية على غرار تعزيز التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والصين؛ بقدر ما قد تشمل تداعياته ملفات جيو سياسية وجيو أمنية من قبيل الموقف الأوروبي من تايوان وغيرها

وذات الأمر ينطبق على فرص التقارب الروسي الأمريكي الذي ستدفع أوروبا تكاليفا باهظة له، على كافة المستويات وبخاصة السياسية والأمنية والعسكرية، وان كانت ارهاصات ذلك قد بدأت تتجلى ضمن مساعي تسوية الأزمة في أوكرانيا أين استبعدت أوروبا من المشاركة المباشرة في الحل، إلا أن أوكرانيا ما هي إلا البداية كون المسار الراهن قد يؤثر حتما في مستقبل موقع الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي كافة تحت وطأة تعاظم تكلفة الانطواء تحت مظلة الحماية الامريكية من جهة؛ وصعوبة توفير مقتضيات الاستقلالية عن هذه المظلة بشكل سريع من جهة أخرى، فضلا عما يكتنف هذه الاستقلالية من تحديات على مستقبل مسار الوحدة الأوروبية في ضوء إمكانية العودة للهوس القومي الذي عانت منه أوروبا خلال الثلاث قرون الماضية والذي ساهم بشكل مباشر في اندلاع حربين عالميتين فوق الأراضي الأوروبية ونالت منه أوروبا نصيب الأسد من الدمار.

موقع التكتلات الإقليمية والدولية: ما المسارات المنتظرة؟

كما تبرز في هذا السياق التكتلات الإقليمية التي حتما ستجد أمامها فرصا متعاظمة من اجل مزاحمة القوى الكبرى، ومرّد ذلك أساسا لتصاعد حوافز الإقليمية بالنظر لما افرزته عاصفة ترامب الجمركية من مخاطر الارتباط بالقوى الكبرى، وهذا بغض النظر عن سيناريو تصاعد الأدوار الوظيفية لبعض القوى

الصاعدة خاصة تلك المرتبطة بالإحجام الأمريكي عن الحضور المباشر في كل مناطق التنافس والصراع الدولي، ما سيعزز من تبادل وتكامل الأدوار مع بعض القوى الإقليمية على النحو الذي ينال فيه كل طرف حصته من المزايا.

وعلى ذات النحو تبرز إمكانية تراجع ادوار التكتلات الدولية الكبرى على غرار حلف الناتو لصالح نمط آخر من البنى العلائقية المرتكزة على التفاهمات الثنائية، وهو امر وارد بقوة في ضوء ما حمله قرار دونالد ترامب بتجميد الرسوم الجمركية لمدة تسعين يوما لفسح المجال امام فرص التفاوض لتأخذ حظها، وهذا يكون ضمنيا عبر ابرام اتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم كل على حدى، ما يعطي انطباعا أوليا في افضلية التعامل الثنائي عن نظيره المتعدد، وهو ما سيترك بكل تأكيد اثره على مستقبل صور البنى العلائقية في حقل العلاقات الدولية.

٥ ـ الانتشار العسكري الأمريكي وتوازنات مراكز القوة العالمية «قراءة في مستقبل الأدوار»:

عبر «الناتو» أو بدونه ظلّت الولايات المتحدة طوال ثمانية عقود ماضية تتبوأ مقام القوة العظمى صاحبة الانتشار العسكري الاكبر في كل العالم وربما في التاريخ، وبقدر ما عكس هذا التوسع الامبراطوري قوة وهيمنة الولايات المتحدة على مفاصل النظام الدولي والمزايا المكتسبة من وراءه بقدر ما تطلب ذلك تكاليف ضخمة على الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثل في الوقت الذي تعتبر فيه الولايات المتحدة اكبر الممولين لحلف الناتو كانت أوروبا تنعم بمزايا هذا الوضع؛ مزايا تفوق أحيانا التكاليف الناجمة عنها، وهذا ما اخذه دونالد ترامب كذريعة لخطابه المستمر بضرورة تحمل أوروبا للمزيد من الأعباء المالية تحت مظلة الناتو، والامر لا يقتصر على الانفاق فحسب بل في جدوى استمرار الانتشار العسكري الأمريكي الضخم في أوروبا ذاتها؛ والذي يبلغ في ألمانيا لوحدها زهاء ٥٠ الف جندي؛ مقابل عدم وجود تهديدات كبرى للأمن القومي الأمريكي تعكس حجم هذا الانتشار الهائل؛ رغم كل ما يسوق حول التحديات التي يواجهها الجناح الشرقي للناتو (أوروبا الشرقية) في ظل الحرب الروسية في أوكرانيا؛ هذه الاخيرة التي كانت بدافعية أمريكية في المقام الأول في حين جُرّت إليها أوروبا بما فيها أوكرانيا جرّا في ضوء رغبة الإدارة الامريكية السابقة في استنزاف روسيا.

واذا كانت الولايات المتحدة تتحمل العبء الأكبر المتعلق بحماية أوروبا او الجناح الشرقي للناتو فإن مساهمة الشركاء الاوروبيين في درء التحديات التي يفرضها صعود الصين على الهيمنة الامريكية وسعي الولايات المتحدة لاحتواء الصين وعزل طموحها العسكري في التمدد في المحيطين الهندي والهادي تبدو أنها ضعيفة جدا مقارنة مع الجهد الأمريكي في حماية أوروبا، وعليه فإن استمرار هذا الوضع غير المتوازن يبدو أنه امر غير ممكن بالنسبة للإدارة الامريكية الحالية، وهذا ما يقودنا لجملة من الافتراضات جرى ذكر بعضها سابقا، من بينها إما رفع مظلة الحماية الامريكية عن أوروبا، أو مضاعفة أوروبا لمسؤولياتها اتجاه حلف الناتو، فضلا عن تصاعد الدور الوظيفي الإقليمي المكمّل للاستراتيجية الامريكية والتي ستملأ الفراغ الناجم عن انكماش وإعادة هندسة وصياغة الانتشار الامريكي العالمي في القارات الخمس وعبر قرابة ١٠٠٠ قاعدة عسكرية؛ ولكن دون النيل من موقع الولايات المتحدة المهيمن على الأقل في المدى المتوسط.

ورغم أن هذه التغيرات قد لا تحمل في طياتها تداعيات مباشرة وآنية على الانتشار الامبراطوري الأمريكي الذي لطالما ركّز أساسا على المزاوجة بين أدوات القوة الناعمة عبر الشركات الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ وبين ادوات القوة الخشنة عبر السيطرة على المضائق والممرات المائية الحيوية ومسارات خطوط التجارة الدولية عبر البحار والمحيطات فضلا على مناطق كبرى الاحتياطات النفطية، إلا أن تداعياتها في المدى الطويل على مستقبل هذا الانتشار الامبراطوري سيكون وخيما في ظل تراجع فعالية الدور الأمريكي في الأمن العالمي لصالح فواعل أخرى في مقدمتها الصين، التي لم تترك فراغا لتقليص الدور الأمريكي الناعم على المستوى الدولي إلا وحاولت ملأه، بداية بمحاولة تعويض بعض المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها عن رفع الدعم الأمريكي عنها؛ وصولا لتقليص الصين لرسومها الجمركية عن عشرات الدول التي نالت نصيبها من عاصفة ترامب الجمركية، وان كان الوضع الراهن يشمل التمدد الناعم فقط فالمانع أن يتحول في اجل قادم ليشمل نظيره الخشن؟ وهو امر وارد حتى لو لم تظهر معالمه بعد.

خاتمة:

نُذر الحرب التجارية العالمية التجارية التي قد تنحو إليها تطورات عاصفة ترامب الجمركية في ظل دافعية حالتي «الفعل» و «رد الفعل» الآخذة في التصاعد؛ ورغم أن الظاهر منها قد يشمل إعادة تشكيل ميزان القوة التجاري العالمي لصالح الولايات المتحدة وخفض العجز فضلا على اجبار شركات التصنيع الى الاستثمار في السوق الامريكية الداخلية، إلا أن باطنها قد يحمل في ثناياه تداعيات كبرى على مستقبل النظام الدولي تتعدى قواعد «العولمة» التي ترسّخت بعد نهاية الحرب الباردة الى تلك التي صاغها نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما ينذر بمزيد من الفوضى التي عادة ما تصاحب حالات عدم القين التي يمر بها النظام الدولي في فترات التحول وإعادة تشكيل تراتبية مراكز القوة فيه؛ بغض النظر عن الحدود الزمانية والمكانية التي يتضمنها هذا التحول وانماط الفوضى التي يفرزها فضلا عن روافد الاستمرارية التي قد تنتابها، وهو امر لطالما شهده التاريخ خلال فترات صعود وسقوط الامبراطوريات التي وان كان بعضها اتخذ مسارا مرنا إلا أن بعضها الآخر اتخذ مسارا صداميا عنيفا؛ وهذا اكثر ما تحمله التطورات الراهنة من مخاوف تحتمل تحوّل الحرب التجارية الراهنة الى حرب تتعدى أدوات القوة الناعمة، خاصة بعد أن اثبت الصراع في أوكرانيا أن عصر الصدامات العنيفة بين القوى الكبرى حتى لوكان بشكل غير مباشر مزال قائما؛ في دحض كامل للرواية الليبرالية التقليدية ومروجو العولمة في العقود الثلاث الأخيرة ممن اجزموا بأن عهد الصراعات الكبرى قد ولّى بدون رجعة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium